

أهمية الدور الوظيفي لقياس الشبه في الدرس النحوي

الدكتور محمد ابراهيم خليفة الشوشترى*

الملخص

إنَّ لقياس الشبه تعريفاً بسيطاً هو: أنه حمل شئ على شئ بوجه شبهي معتبر لدى علماء النحو، فينتقل الحكم من المحمول عليه إلى المحمول.

وقد بسط هذا القياس نفوذه على جميع المواضيع النحوية والصرفية، وكان له دور وظيفي مهم في تعليل الظواهر اللغوية، وفي كونه دليلاً يستدل به العلماء لدعم آرائهم، وغير ذلك مما ستراه في هذه المقالة مشروحاً، ولعل أهم سبب جعله يتمتع بهذا الدور الوظيفي الخطير هو ما اتصف به من مزايا جعلته يحتل هذه المنزلة بحيث لا يستطيع المتبحر في علم أصول النحو أن يستغني عنه. بل لا بد له من تحصيله، وبذلك تتضح صعوبة مأخذه فضلاً عن الإحاطة به، وبأنواعه المتباينة، والتأليف فيها. والله - تعالى - أشكر على أن منَّ عليّ، بعد سنين طويلة من المطالعة والتحقيق في علم أصول النحو، بالاحاطة بجميع أنواع القياس، وأنَّ خصصت القياس بكتاب سيأخذ طريقه إلى الطبع قريباً - إن شاء الله تعالى - .

والمهم أنَّ الدراسات النحوية الحديثة مفتقرة إلى دراسات قياسية عميقة تعكس أهمية علم أصول النحو، وترتفع بالدراسات النحوية إلى مستوى أعلى ومنزلة علمية أسمى. لذلك رأيت أن أخصص هذه المقالة لدراسة مجالات الدور الوظيفي التي لعبها قياس الشبه، والاطلاع عن كُتب على أهميتها.

لذلك لا نتحدث هنا عن أركان قياس الشبه وأنواعه وما يشترط في كل ذلك، وعليه فمخاطبنا بهذه المقالة أولئك الذين انتهوا من دراسة قياس الشبه بأركانه وأنواعه وشروطه ومزاياه.

كلمات مفتاحية: الدور الوظيفي، قياس الشبه، علم النحو والصرف.

* أستاذ مساعد في جامعة الشهيد بھشتي ، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم اللغة العربية وآدابها

مقدمة:

إنّ مما لا شك فيه أنّ علماء أيّ علم لا يتناولون موضوعاً بالدرس والتحقيق إلاّ إذا كانت في دراسته وبحثه فائدة. بل فوائد علمية يعتقدونها العلماء فيه، ويبتغون الوصول إليها، والحصول عليها، وإلاّ كان عملهم أشبه بالعبث، والملاحظ أنّ هذه الفوائد تتمثل غالباً في الدور الوظيفي الذي يلعبه ذلك الموضوع في ذلك العلم، لذلك وجب السؤال عن الدور الوظيفي لكل موضوع تناوله، أو يتناوله العلماء بالدرس والتنقيب، وذلك للاطلاع على الفائدة أو الفوائد المتوخاة من تناول الموضوع بالبحث والتحقيق. ولاشك أنّ طلاب علم الأصول النحوية يعلمون أنّ قياس الشبه يغطي مساحة واسعة جداً من علمي النحو والصرف، لذلك وجب السؤال عن فوائده المتمثلة في دوره الوظيفي الذي يجب أن يدرس، ويبحث بدقة وعمق، ليتم لنا تقييم هذا الدور تقييماً علمياً، ثم لننتهي إلى تقييم عمل العلماء السابقين الذين ابتكروا نظرية إدخال قياس الشبه في الدراسات اللغوية والنحوية.

الدور الوظيفي الذي لعبه قياس الشبه

لقد قدّم لنا قياس الشبه فوائد علمية وظيفية جسيمة. نذكر أهمها فيما يلي:
 أولاً: الفوائد التعليمية، إذ قد سهل قياس الشبه فلسفة الكلام العربي، وبيان علله، فسهل بذلك تعليمه، وتوفرت الإجابات العلمية لجميع الأسئلة التي يمكن لطالب اللغة العربية أن يطرحها، لذلك صار لكل سؤال جواب علمي، وبذلك تحصل، وتتحقق عملية الإقناع التي تلعب دوراً هاماً في تسهيل تلقي العلوم وفهمها، فمثلاً إذا سأل سائل وقال: لماذا كانت (ما) الحجازية عاملة و(ما) التميمية غير عاملة؟
 كان الجواب الذي أعده العلماء هو الآتي:

إنّ الحجازيين شبهوها بـ (ليس) فحملوها عليها، لأنّها في معناها، فعملت (ما) — استناداً لوجه الشبه المعنوي — قياساً على (ليس). وإنّ التميميين شبهوها بـ (هل)، لأنهما حرفان، وأنهما غير مختصين، فلم تعمل (ما) قياساً على (هل)، وقياس التميميين أقوى — عند سيبويه — لأنهم حملوا حرفاً على حرف في حين حمل

الحجازيون حرفاً على الفعل^(١). اتضح لنا مما تقدم الدور الوظيفي الذي لعبه قياس الشبه في تعليل الظواهر اللغوية.

ثانياً: استدلال العلماء بقياس الشبه العربي لبناء مذاهبهم عليه، وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

١- استدلال الكوفيون بحمل المصدر على الفعل وقياسه عليه في الصحة والاعتلال نحو: (قاوَمَ قِواماً) و(قاَمَ قِياماً) على أنَّ المصدر فرع على الفعل ومشتق منه وأنَّ الفعل أصل^(٢).

٢- استدلال ابن جني بقياس همز (حائض) على (قائم) للوجه الشبهي الجامع وهو صورة (فاعل) على أنَّ التاء في (راضية) و(أشرة) هي للمبالغة كـ (داهية) و(فروقة) وليست للتأنيث، فكما أنَّ (حائض) إنما همز قياساً على (قائم) لمجيئه على صورته فكذلك تاء (راضية) هي للمبالغة كتاء (داهية)، لأنهما بلفظ الجاري على الفعل. قال ابن جني: " التاء في (راضية) و(أشرة) ليست التاء التي يخرج بها اسم الفاعل على التأنيث لتأنيث الفعل من لفظه... وإذا لم تكن إياها وجب أن تكون التي للمبالغة كـ(فروقة) و(صرورة) و(داهية) مما لحقته التاء للمبالغة والغاية، وحسن ذلك أيضاً شئ آخر وهو جريانها صفة على مؤنث، وهي بلفظ الجاري على الفعل... ألا ترى إلى همزة (حائض)، وإن لم يجز على الفعل، إنما سببه أنه شابه في اللفظ ما اطرده همزه من الجاري على الفعل، نحو (قائم) و(صائم)"^(٣).

بعد أن استدلال ابن جني في هذا النص بالسبب والتقسيم على أنَّ تاء (راضية) و(أشرة) للمبالغة عكف على القياس مستندلاً بقياس همز (حائض) على (قائم) لأنه على وزنه مع أنَّ (حائض) ليس اسم فاعل، يعني ليس صفة. بل هو اسم بمعنى النسب أي: ذات حيض، وعين (حائض) همزة وليست ياء خالصة. استدلال بهذا القياس على أنَّ التاء في (راضية) للمبالغة وليست للتأنيث، قياساً لها على (داهية) وإن كانت (داهية) جارية على الفعل في حين أنَّ (راضية) ليست جارية على الفعل، يعني ليست

١- يراجع ابن جني، الخصائص، ١٩٥٢: ج ١، ص ١٦٧.

٢- يراجع الانباري، الانصاف، ١٩٦١: ج ١، ص ٢٣٥-٢٣٦.

٣- ابن جني، الخصائص، ١٩٥٢: ج ١، ص ١٥٣-١٥٤.

اسم فاعل، وإنما هي اسم بمعنى: ذات رضا، لأنه لا يصح أن تقول: رضيت العيشة، والخلاصة أن ابن جني استدل بقياس (حائض) على (قائم) على صحة قياسه (راضية) على (داهية).

٣- استدل المالقي بقياس (ما) على (ليس) على أن (ليس) فعل، لأنها أصل.

قال المالقي: "ألا ترى أن أبا علي قد ذكر في كتابه (الإيضاح) وغيره أن (ما) النافية إنما عملت بشبهها بليس، فجعل (ليس) أصلاً في العمل و(ما) فرعاً، وليس ذلك إلا لتغليبه عليها حكم الفعلية و تسميتها فعلاً، ولو كانت حرفاً عنده لم تكن أصلاً في العمل حتى يشبه بها (ما). بل كانا يكونان أصلين في ذلك فاعلمه" (٤).

ثالثاً: الوظيفة الثالثة التي ينجزها قياس الشبه هي وظيفة مزدوجة يؤديها في آن واحد، وهذه الوظيفة هي التنسيق بين الأقيسة المتعارضة فيما ورد من السماع، نحو أن يرد عن العرب الفصحاء ما اشتمل على قياسين متعارضين، فأن العلماء قد وجهوا ذلك توجيهاً علمياً باستخدامهم قياس الشبه للتوفيق بين القياسين المتعارضين وتبرير تعارضهما، فقياس الشبه هنا يؤدي وظيفة التنسيق إضافة إلى وظيفته القياسية الأصلية التي يتم بموجبها انتقال الحكم من المقيس عليه إلى المقيس، فهو إذن يؤدي وظيفتين في آن واحد، وفيما يلي نرى مثالين لذلك.

استخدام ابن السراج في نصه التالي قياس الشبه لانجاز هاتين الوظيفتين: فقد علل تصغير ما ورد من أفعال التعجب نحو قول العرب: «ما أميلحه»، و«ما أحيسنه»، بأنها مقيسة على الأسماء التي لا تنصرف. ومعلوم أن تصغير الأفعال مخالف لقياس الكلام العربي، لأن الأفعال لا توصف بما يعظم ويهون كما توصف الأسماء بذلك (٥). ووجه الشبه الذي اعتبره جامعاً بين فعل التعجب وما قيس عليه من الأسماء هو عدم التصرف. والمهم أن هذا القياس رفع التعارض بين السماع والقياس ببيان علة تصغير فعل التعجب، وما قيس عليه من الأسماء هو عدم التصرف. والمهم أن هذا القياس رفع التعارض بين السماع

٤- المالقي، رصف المباني، ١٩٨٥: ص ٣٦٩.

٥- يراجع سيويه، الكتاب، ١٩٧٥: ج ٣، ص ٤٧٨.

والقياس ببيان علة تصغير فعل التعجب، وأعني بالسماع ورود تصغير فعل التعجب. وعلته حمله بقياس الشبه على الأسماء. وأعني بالقياس المعارض لهذا السماع عدم جواز تصغير الأفعال لأنها لا توصف بما يعظم ويهون.

قال ابن السراج: "فان قال قائل: فما بال هذه الأفعال تصغر، نحو: ما أميلحه وأحيسنه، والفعل لا يصغر؟ فالجواب في ذلك: أن هذه الأفعال لما لزمّت موضعاً واحداً، ولم تتصرف ضارعت الأسماء التي لا تزول إلى (بفعل) وغيره من الأمثلة فصغرت كما تصغر"^(٦).

على أن في هذا القياس ربطاً بين الأفعال والأسماء ولم يكتف ابن السراج بذلك، بل أراد أن يوضح هذا القياس ويثبته في الاعتقاد فذكر قياساً حُمِلت فيه الأسماء على الأفعال، وهو بذلك أيضاً قد ثبّت العلاقة بين الأسماء والأفعال. قال بعد النص المتقدم مباشرة: "ونظير ذلك دخول ألفات الوصل في الأسماء، نحو: ابن، واسم، وامرئ وما أشبهه. لما دخلها النقص الذي لا يوجد إلا في الأفعال، والأفعال مخصوصة به، فدخلت عليها ألفات الوصل لهذا السبب، فأسكنت أوائلها للنقص"^(٧).

وقد استخدم ابن جني هذا القياس لانجاز هاتين الوظيفتين معاً في وقت واحد، وذلك حين تعرض لمعالجة قول العرب التالي وتوجيهه (بأيهم تمرر أمرر) و(غلام من تضرر أضربه) و(بأيهم تمرر).

وكل هذه الأساليب اللغوية مخالفة للقياس القاضي بأن الشرط والاستفهام لهما الصدارة فلا يعمل فيهما ما قبلهما.

والقياسان المتعارضان هنا هما:

الأول: قياس حرف الجر القاضي بأن يعمل في الاسم الذي يدخل عليه.

والثاني: قياس الشرط والاستفهام القاضي بصدارتهما وبألا يعمل فيهما ما قبلهما.

وقد دخل حرف الجر في الأساليب السابقة على كل من الشرط والاستفهام. فحصل التعارض بين القياسين السابقين.

٦- ابن السراج، الأصول، بلاتا، ج ١، ص ١١٧، و ابن جني، النصف، ١٩٥٤: ج ١، ص ٣١٤.

٧- ابن السراج، الأصول، بلاتا: ج ١، ص ١١٧.

ولأجل التنسيق بين القياسين المتعارضين، وتوجيه هذا السماع الفصيح استخدم ابن جني نكاهه ودقته فبدأ بتعليق قولهم: (بأيهم تَمَرُّرُ أَمُرُّ) على أساس أنَّ العرب حاولوا تعليق حرف الجر عن العمل دفعاً للتعارض. لكنهم لم يجدوا طريقاً إلى ذلك. لذلك أجازوا إعماله في الشرط فأعملوه فيه.

ويبدو أنَّ شروع ابن جني بتوجيه هذه الجملة كان عن قصد، وذلك ليتسنى له استخدام قياس الشبه في إجازة الأسلوبين الآخرين. وعليه فلما تم له ذلك انتقل إلى قياس المضاف على حرف الجر، لأنَّ عملهما واحد، لذلك جاز قولهم: (غلامٌ مَن تَضْرِبُ أُضْرِبُهُ). وهذا قياس منسوب إلى العرب استخدامه، وأخيراً لم يبق لديه سوى قولهم: (بأيهم تَمُرُّ؟) و(غلامٌ مَن تَضْرِبُ؟). ومادام هناك وجه من الشبه يجمع بين الشرط والاستفهام، وهو أن لكل منهما الصدارة كان من السهل حمل الاستفهام على الشرط وقياسه عليه. وهذا القياس منسوب إلى العرب أيضاً. وبهذه المعالجة الدقيقة، وهذا التوجيه العلمي تم التنسيق أو التخفيف من شدة التعارض وحدة التنافي.

قال ابن جني: "ومن ذلك قولهم: بأيهم تَمَرُّرُ أَمُرُّ، فقدموا حرف الجر على الشرط فأعملوه فيه، وإن كان الشرط لا يعمل فيه ما قبله. لكنهم لمَّا لم يجدوا طريقاً إلى تعليق حرف الجر استجازوا إعماله في الشرط. فلما ساء لهم ذلك تدرجوا منه إلى أن أضافوا إليه الاسم فقالوا: غلامٌ مَن تَضْرِبُ أُضْرِبُهُ، وجاريةٌ مَن تَلْقُ أَلْقَاهَا. فالاسم في هذا إنما جاز عمله في الشرط من حيث كان معمولاً في ذلك على حرف الجر. وجميع هذا حكمه في الاستفهام حكمه في الشرط. من حيث كان الاستفهام له صدر الكلام كما أنَّ الشرط كذلك. فعلى هذه جاز: بأيهم تَمُرُّ؟ وغلامٌ مَن تَضْرِبُ؟... وإذا خرج ما يتعلق به حرف الجر من حيز الاستفهام لم يعمل في الاسم المستفهم به ولا المشروط به" (٨) نحو: أتذكرُ إذ مَن يأتنا نأته، فالظرف متعلق بقولك: (أتذكر) لذلك لا يجوز ذلك إلا في ضرورة الشعر. أما (بأيهم تَمَرُّرُ أَمُرُّ) و(بأيهم تَمُرُّ؟) فإنَّ الجار والمجرور متعلقان بالفعل بعد الاسم.

والمهم أنَّ القياس هنا أنجز وظيفتين هما: الحمل الذي تتمثل فيه إجازة ماورد به السماع والتنسيق بدفع التعارض.

رابعاً: القياس رابط موضوعي مثلاً جانباً مهماً من المنهج النحوي. الوظيفة الرابعة التي أداها قياس الشبه هي الربط الموضوعي بين المواضيع اللغوية، النحوية منها والصرفية والعروضية، وسنرى ذلك في الأمثلة المختلفة التي ستذكر بعد قليل – إن شاء الله تعالى –: ولقد اتضح من خلال الدراسة العميقة لقياس الشبه في النحو والصرف ورصد ما أنجزه من وظائف منهجية أنّ النحاة قد تفننوا في استخدام هذا القياس، وعملوا على تطويره وظيفياً بشكل ملفت يجدر التعرف عليه، إذ قد لفت الانتباه أنّ العلماء استخدموا قياس الشبه بشكل أدّى فيه وظيفة جديدة ظريفة مجردة عن الوظيفة القياسية التي يتم بموجبها حمل شئ على شئ فهي خالية من الحمل ولا ينتقل فيها الحكم من شئ إلى شئ، لأنه لا يوجد فيها مقيس ولا مقيس عليه، وهذه الوظيفة الطريفة هي ربط المواضيع المختلفة بعضها ببعض. وإيضاح بعضها بذكر بعضها الآخر. وهذا الربط يمثل في الواقع جانباً مهماً من منهج النحاة في بحوثهم ودراساتهم. ومعلوم أنّ المواضيع النحوية كثيرة. وأنها مترابطة برابط التعبير، فمثلاً نجد جملة واحدة تتألف من مفردات تنتمي كل منها إلى موضوع معين، فنجد فيها المبتدأ والأداة و الفاعل والمضاف والمضاف إليه والحال والمفعول نحو: محمداً لم يأت أبوه راكباً سيارة. وعليه فالجملة تربط بين مجموع من المواضيع. وقد حرص النحاة على أن يوحّدوا بواسطة قياس الشبه ترابطاً بين مواضيع النحو التي تناولوها جميعاً بالبحث والتحقيق، وذلك ليكون النحو بمواضيعه المتنوعة كلاً مترابطاً سائراً وفق منهج علمي مثمر، ثم ليستعين طالب هذا العلم على استحضار المواضيع المختلفة مما يزيد في تمكينها في نفسه.

وسنرى أنّ هذا الأمر لم يكن مختصاً بالنحو فحسب. بل شمل الصرف والعروض أيضاً. وقد تطورت هذه الوظيفة حتى صار قياس الشبه يقوم بوظيفة الربط بين المواضيع النحوية والصرفية، وبين المواضيع اللغوية والنحوية، وبين المواضيع النحوية والصرفية والعروضية كما سنرى في الأمثلة. والمهم أنّ هذه الوظيفة لم تقتصر على ربط مواضيع علم النحو فقط.

وهذه الوظيفة التي تجعل من مواضيع النحو أو الصرف كلاً مترابطاً أشبه بالنقطة القياسية التي تذكر القارئ بما سبق من مواضيع وتوضح له في الوقت نفسه

الموضوع الجديد بذكر نظيره السابق، و قبل هذا و ذلك تربط المواضيع وتؤلف بين الأبواب.

ومعلوم أنّ هذه الوظيفة كسابقاتها علمية أصلية تتسم بالسمة التعليمية. وقد ابتكرها علماء اللغة.

وفيما يلي الموارد أو العلوم التي أنجز فيها قياس الشبه ووظيفة الربط الموضوعي:

أولاً: الربط بين الأبواب النحوية و مواضيعه: وفيما يلي أمثلة لذلك:

١- لقد أوضح سيبويه - في نصه التالي - أنّ علة عمل (ما) الحجازية أنّها مقيسة على (ليس) للشبه المعنوي الموجود بينهما. ثم أراد أن يبين هذا القياس ويمكنه في الذهن ذكر قياساً آخر حملت فيه (لات) على (ليس) في العمل أيضاً وهو بهذه النقلة كان قد ربط بين موضوع (ما) وموضوع (لات) و أوضحه بذكر نظيره. ولم يكن حمل (ما) على (ليس) مقيساً أو متوقفاً على حمل (لات) على (ليس). قال سيبويه: "وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها، كما شبّهوا بها (لات)..."^(٩).

٢- وأوضح سيبويه في نصه الآتي أنه لا يقع بعد (قال) ومشتقاته إلا ما كان كلاماً يعني لا يقع بعد هذا الفعل إلا ما كان جملة تامة. واستثنى من ذلك (تقول) في أسلوب الاستفهام على أساس أنّ العرب "أجروا (أتقول) مجرى الظن، فقالوا: أتقول زيدا منطلقاً"^(١٠). وعليه فما بعد (أتقول) لم يكن كلاماً، المهم فإنّ قياس (أتقول) على (أتظن) منسوب إلى العرب استخدامه، وهو قياس معنوي، أي إنّ وجه الشبه الجامع معنوي. ثم أراد سيبويه أن يوضح هذا القياس فذكر نظيره، وهو قياس (ما) الحجازية على (ليس)، وهو قياس معنوي أيضاً، وعليه فوجه الشبه الجامع في كلا القياسين معنوي هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإنّ القياسين متشابهان من جهة أنّ المشبه في كل منهما لا يأخذ جميع ما للمشبه به من مميزات أو أحكام، لضعف الفرع عن الأصل.

والمهم أنّ سيبويه أوضح لنا قياس (أتقول) على (أتظن) بذكره قياس (ما) على

٩- سيبويه، الكتاب، ١٩٧٥: ج ١، ص ٥٧.

١٠- أبو علي الفارسي، الحجة، ١٩٦٥: ج ١، ص ٣٥٨.

(ليس)، وهو بهذه النقلة القياسية كان قد ربط بين موضوعين مختلفين من مواضيع النحو.

قال سيوييه: "واعلم أنّ (قلت) إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكي بها، وإنما تحكي بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً، نحو: قلتُ: زيدٌ منطلقٌ... وكذلك جميع ما تصرف من فعله إلا (تقول) في الاستفهام. شبهوها بتظن... فانما جعلت كتظن، كما أنّ (ما) كليس في لغة أهل الحجاز مادامت في معناها... ولم تجعل (قلت) كظننت، لأنها إنما أصلها عندهم أن يكون ما بعدها محكياً فلم تدخل في باب (ظننت) بأكثر من هذا، كما أنّ (ما) لم تقوّ قوة (ليس)، ولم تقع في كل مواضعها، لأنّ أصلها عندهم أن يكون ما بعدها مبتدأ"^(١١)

معلوم أنّ هذا الإيضاح ليس قياساً لبداهة أنّ العرب لم يجعلوا (أتقول) مثل (أتظن) قياساً على جعلهم (ما) مثل (ليس)، فليس عُلقةً سببيةً قياسيةً بين القياسين.

٣- لقد استخدم كل من ابن مالك والأشموني قياساً أيضاً حياً واحداً بغية إيضاح القياس الذي ذهب إليه كل منهما، فابن مالك في نصه التالي أراد أن يبين لنا قياس (إذن) على (أن) في نصبها المضارع مع أنها غير مختصة به نحو: (إذن أنا أكرمك) و(إذن أكرمك محمد)^(١٢). لذلك ذكر قياس (ما) الحجازية على (ليس) في الاعمال، قال ابن مالك: "ولاتختص بالأفعال فكان حقها ألا تعمل، و لكنهم شبهوها بـ (أن) لغلبة استقبال الفعل بعدها، ولأنها تخرج الفعل عما كان عليه إلى جعله جواباً كما تخرج (أن) الفعل عما كان عليه إلى جعله في تأويل المصدر فحملت على (أن) فنصبت المضارع، وإن لم تختص به، كما عملت (ما) عمل (ليس) وإن لم تختص بالأسماء. هذا مذهب أكثر النحويين"^(١٣).

لقد أوضح ابن مالك في هذا النص قياس (إذن) على (أن) بقياس (ما) على (ليس). وهو بذلك كان قد ربط بين موضوعين نحويين هما (إذن) و(ما). وقد فعل الأشموني مثل ذلك، إذ أراد في نصه التالي أن يوضح لنا قياس (إذن) على (ظن) في الاعمال

١١- سيوييه، الكتاب، ١٩٧٥: ج١، ص١٢٢-١٢٣.

١٢- يراجع المالقي، رصف البيان، ١٩٨٥: ص١٥٢

١٣- ابن مالك، شرح التسهيل، ١٩٩٠: ج٤، ص٢٠.

مع أنّ الأصل فيها الإهمال لأنها غير مختصة لذلك ذكر قياس (ما) الحجازية على (ليس) في الإعمال مع أنّ الأصل في (ما) الإهمال لعدم الاختصاص، قال الأشموني: "حكى سيبويه وعيسى بن عمر أنّ من العرب مَنْ يلغيها مع استيفاء الشروط، وهي لغة نادرة. ولكنها القياس لأنها غير مختصة. وإنما أعملها الأكثرون حملاً على (ظن)، لأنها مثلها في جواز تقدّمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزئها. كما حملت (ما) على (ليس)، لأنها مثلها في نفي الحال" (١٤).

٤- ذهب ابن جني إلى جواز أن تقع (هل) في بعض الموارد موقع (قد) وذلك لدلالة الحال. وقد أوضح هذا الأمر بذكر جواز أن تقع (أو) موقع الواو وهو بذلك كان قد ربط بين موضوعين هما: وقوع (هل) موقع (قد) ووقوع (أو) موقع الواو. وليست هناك عملية حمل وقياس.

قال ابن جني: "فلما كان السائل في جميع هذه الأحوال قد يسأل عما هو عارفه أخذ بذلك طرفاً من الإيجاب، لا السؤال عن مجهول الحال... فمن هنا جاز أن تقع (هل) في بعض الأحوال موضع (قد)، كما جاز لأو أنّ تقع في بعض الأحوال موقع الواو، نحو قوله: (من البسيط، و القافية من المتواتر):

وكانَ سِيانِ أَلَا يَسْرَحُوا نَعَمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَ اغْبُرَّتِ السُّوحُ (١٥)

جاز ذلك لما كنت تقول: جالس الحسن أو ابن سيرين، فيكون مع ذلك متى جالسهما جميعاً كان في ذلك مطيعاً. فمن هنا جاز أن يخرج... إلى معنى الواو" (١٦).

ثانياً: الربط بين المواضيع الصرفية: وفيما يلي أمثلة لذلك:

١- ربط ابن جني في نصه التالي بين موضوعين صرفيين. ووجه الربط أنه أراد أن يوضح أنّ قياس استنوق الاعلال، لأنّ مصدره الاستنافة مُعَلٌّ، ولأنّ قياس الفعل إذا كانت عينه ياءاً أو واواً أن يأتي معلاً. ولأجل إيضاح ذلك ذكر ما جاء عن العرب من نحو (الحائش) مهموزاً، وهو من الحوش، وإن لم يجر على فعل، أي وإن لم يكن له فعل أخذ منه، لأنه على وزن فاعل مما عينه حرف علة نحو قائم وصائم.

١٤- الأشموني، شرح الألفية، بلاتا: ج٣، ص٢٩١.

١٥- البغدادي، خزنة الأدب، ١٩٦٨: ج٥، ص١٣٤.

١٦- ابن جني، الخصائص، ١٩٥٢: ج٢، ص٤٦٥.

قال ابن جنى: "فلما كان الباب في الفعل ما ذكرناه من وجوب إعلاله وجب أبدأ أن يجئ (استنوق) ونحوه بالإعلال لاطراد ذلك في الفعل، كما أن الاسم إذا كان على فاعل كالكاهل والغارب إلا أن عينه حرف علة لم يأت عنهم إلا مهموزاً وإن لم يجر على فعل ألا تراهم همزوا الحائش وهو اسم لاصفة ولا هو جار على فعل، فأعلوا عينه، وهي في الأصل واو من الحوش..."^(١٧)

٢- وربط ابن جنى في نصه التالي بين موضوعين صرفيين هما:

زيادة الميم في أول الاسم في نحو: (مَفْعَل) و(مَفْعُول). وقلب الياء واواً في (التَقْوَى) و(البَقْوَى).

قال ابن جنى: "فإن قيل زيادة على ما مضى: إذا كان موضع زيادة الفعل أوله، بما قدّمته وبدلالة اجتماع ثلاث زوائد فيه، نحو: (اسْتَفْعَل). وباب زيادة الاسم آخراً بدلالة اجتماع ثلاث زوائد فيه، نحو: (عِنْظِيَان) و(خِنْذِيَان) و(خِنْزُوَان) و(عُنْفُوَان) فما بالهم جعلوا الميم - وهي من زوائد الأسماء - مخصوصاً بها أول المثال، نحو: (مَفْعَل) و(مَفْعُول) (مَفْعَال) و(مَفْعَل)، وذلك الباب على طوله؟

قيل: لما جاءت لمعنى ضارعت بذلك حروف المضارعة فَفَعَلْتُمْ، وجُعِلَ ذلك عوضاً من غلبة زيادة الفعل على أول الجزء؛ كما جُعِلَ قلب الياء واواً في (التَقْوَى) و(البَقْوَى) عوضاً من كثرة دخول الواو على الياء..."^(١٨)

ثالثاً: الربط بين المواضيع النحوية والصرفية: أراد ابن جنى في نصه الآتي أن يوضح أن الرفع في الآية بمعنى الإفضاء وأنه إنما عُدِّي الرفعُ بـ (إلى) لأنه في معنى الإفضاء لذلك ذكر أن (عَوْرَ) و(حَوْلَ) إنما صُحِّحَا لأنهما في معنى (اعْوَرَّ) و(احْوَلَّ) وهما مما لا بُدَّ من تصحيحه.

قال ابن جنى: "... وذلك كقول الله عزَّ اسمه: (أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ)^(١٩). وأنت لا تقول: رَفَثْتُ إِلَى الْمَرْأَةِ، وإنما تقول: رَفَثْتُ بِهَا أو معها، لكنه لما كان الرفعُ هنا في معنى الإفضاء، وكُنْتَ تَعُدِّي أَفْضَيْتَ

١٧- السابق: ج ١، ص ١١٩.

١٨- السابق: ج ١، ص ٢٣٦.

١٩- البقرة، من الآية ١٨٧.

بـ (إلى) كقولك: أفضيتُ إلى المرأة، جنّت بـ (إلى) مع الرفع إذناً وإشعاراً أنه بمعناه كما صحَّحُوا عَوْرَ وَحَوْلَ لَمَّا كَانَا فِي مَعْنَى (اعْوَرَّ) و(احْوَلَّ)"^(٢٠).

وهذا الأيضاح يشتمل على الربط بين موضوع نحوي وآخر صرفي، ويستند إلى أنَّ الحكمة العربية في هذين الموضوعين واحدة.

وفي النص الآتي أراد ابن جني أن يوضح أنَّ (يقوم) من قولك: كان يقومُ زيدٌ. فاعله ضمير مستتر والجملة خبر مقدم، فاذا حذف (كان) أُخِرَّ الخبر، وعاد إلى أصله، فذكر ايضاحاً لذلك ألف (علّقاء)، فاذا حذف التاء كانت الألف للتأنيث، ومع وجود التاء فهي لللاحاق، وهو بذلك كان قد ربط بين موضوعين الأول نحوي والآخر صرفي، وایضاح ذلك الآتي:

إنَّ جملة (يقوم) من قولك: (كانَ يقومُ زيدٌ) مع وجود (كان) تكون خبراً أزيلَ عن موضعه وقُدِّمَ على الاسم. وإنَّ هذه الجملة نفسها مع حذف (كان) تعود إلى موضعها الأصلي بعد المبتدأ لأنها خبر له، ولأجل بيان هذه المسألة وایضاحها ذكر ابن جني نظيراً لها من الصرف، وهذا النظير هو أنَّ ألف (علّقاء)، مع وجود التاء، تُزال عن أصلها وتكون لللاحاق، وأنَّ هذه الألف نفسها مع حذف التاء تعود إلى أصلها وتكون للتأنيث.

قال ابن جني: "ومن ذلك قولنا: كانَ يقومُ زيدٌ، ونحن نعتقد رفع (زيد) بـ (كان) ويكون (يقوم) خبراً مقدماً عليه. فان قيل: ألا تعلم أنَّ (كان) إنما تدخل على الكلام الذي كان قبلها مبتدأً وخبراً و أنت إذا قلت: يقومُ زيدٌ. فانما الكلام من فعل وفاعل فكيف ذلك؟

فالجواب أنه لا يمتنع أن يعتقد مع (كان) في قولنا: كانَ يقومُ زيدٌ. أنَّ زيدا مرتفع بـ (كان) وأن (يقوم) مقدم عن موضعه، فاذا حذف (كان) زال الاتساع وتأخر الخبر الذي هو (يقوم) فصار بعد (زيد). كما أنَّ ألف (علّقاء) لللاحاق فاذا حذف الهاء استحال التقدير فصارت للتأنيث"^(٢١).

رابعاً: الربط بين اللغة والنحو:

٢٠- السابق: ج ٢، ص ٣٠٨.

٢١- السابق: ج ١، ص ٢٧٣.

ذكر ابن جني في نصه التالي أنَّ علة تسمية الذهب بهذا الاسم قلة وجوده في الدنيا، فكأنه مفقود ذاهب. ومعلوم أنَّ الشيء إذا قلَّ قارب الانتفاء. ثم أراد أن يوضح هذه المسألة اللغوية بذكر نظير لها من النحو مستندلاً على صحة ما ذهب إليه من أنَّ الشيء إذا قلَّ قارب الانتفاء. وهذا النظير هو أنَّ العرب استعملوا الفعل (قلَّ) بمعنى النفي لذلك جاز رفع ما بعد إلا على البدلية في نحو: قلَّ رجلٌ يقولُ ذلك إلا زيداً، لأنه بمعنى: ما يقولُ ذلك أحدٌ إلا زيداً. وبعد أن أوضح ابن جني سبب التسمية بذكر هذه المسألة النحوية انتهى بطريقة منهجية فنية إلى تعليل مسألتين مهمتين هما:

١- تجرد الفعل (قلَّ) من الفاعل، وعلته خلو هذا الفعل من الفاعل مشابهته لحرف النفي.

٢- اتيان العرب المبتدأ بلا خبر في قولهم: (أقلُّ امرأتين تقولان ذلك)، وعلته مجئ هذا المبتدأ بلا خبر هي العلة المذكورة نفسها، وهي مشابهة هذا المبتدأ لحرف النفي.

والمهم أنَّ ابن جني كان قد ربط بين موضوعين الأول لغوي والآخر نحوي، وتتضح منهجيته الفنية في أنه اغتنم الفرصة بعد هذا الربط، فعلل المسألتين السابقتين. قال ابن جني: "... ويشهد عندك بهذا المعنى قولهم في مُراسلة (الذهب) وذلك لأنه مادام كذلك غير مصفى فهو كالذاهب، لأنَّ ما فيه من التراب كالمستهلك له، أو لأنه لما قلَّ في الدنيا فلم يوجد إلا عزيزاً صار كأنه مفقود ذاهب، ألا ترى أنَّ الشيء إذا قلَّ قارب الانتفاء. وعلى ذلك قالت العرب: قلَّ رجلٌ يقولُ ذلك إلا زيداً. بالرفع، لأنهم أجروه مُجرى: ما يقولُ ذاك أحدٌ إلا زيداً. وعلى نحو من هذا قالوا: قلماً يقوم زيداً. فكفوا (قلَّ) بـ (ما) عن اقتضائها للفاعل، وجاز عندهم إخراج الفعل من الفاعل لما دخله من مشابهة حرف النفي، كما بقوا المبتدأ بلا خبر في نحو هذا من قولهم: أقلُّ امرأتين تقولان ذلك، لما ضارح المبتدأ حرف النفي، أفلا ترى إلى أنسهم باستعمال القلة مقارنة للانتفاء. فكذاك لما قلَّ هذا الجوهر في الدنيا أخذوا له اسماً من الذهاب الذي هو الهلاك"^(٢٢).

خامساً: الربط بين النحو والصرف والعروض:

مثال ذلك ما يلي: نحن نعلم أنّ أحد طرق تعدية الفعل اللازم هو أن تضاف إليه همزة التعدية نحو: بَعُدَ محمدٌ، أَبَعَدْتُ خالدًا وكرَّمُ محمدٌ، وأكرمتُ محمدًا. لكن وجدت ظاهرة لغوية جاءت على عكس ذلك، إذ قد وجدت أفعالاً كثيرة وردت بعكس هذا الاستعمال، نحو: أَفَشَعَ الغَيْمُ، وقشَعَتُهُ الرِّيحُ. وقد علل ابن جني هذه الظاهرة بارادة التعادل، وكأنَّ هذه الظاهرة المبتنية على سلب التعدية بالهمزة من الفعل إنما بدت تعويضاً عن التعدية بها ومعادلة لها. ثم بيّن هذه العلة بأمرين مشابهيين الأول صرفي والآخر عروضي.

قال ابن جني: "... هذا هو الحديث أن تنقل بالهمز فيحدث النقل تعدياً لم يكن قبله. غير أنّ ضرباً من اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة مخالفة فتجد (فعل) فيها متعدياً و(أفعل) غير متعد.

وذلك قولهم: أَجْقَلَ الظَّليمُ، وَجَفَلَتَهُ الرِّيحُ، وَأَشْنَقَ البعيرُ، إذا رفع رأسه، وَشَنَقْتُهُ، وَأَنْزَفَ البئرُ إذا ذهب ماؤها، وَنَزَفْتُهَا... فهذا نقض عادة الاستعمال، لأنَّ فعلت فيه متعدّ وأفعلت غير متعدّ.

وعلة ذلك - عندي - أنه جُعِلَ تَعَدِّي (فعلت) وجمود (أفعلت) كالعوض لفعلت من غلبة أفعلت لها على التعددي نحو: (جلس) و(أجلسته)، و(نهض) و(أنهضته)، كما جعل قلب الباء واواً في التقوى والرعى والثوى والفتوى عوضاً للواو من كثرة دخول الباء عليها، وكما جعل لزوم الضرب الأول من المنسرح لمفتعلن وحظر مجيؤه تاماً أو مخبوناً بل توبعت فيه الحركات الثلاث البتة تعويضاً للضرب من كثرة السواكن فيه، نحو: (مَفْعُولُنْ) و(مَفْعُولَانْ) و(مُسْتَفْعِلَانْ)، ونحو ذلك مما التقى في آخره من الضروب ساكنان^(٢٣). وبذلك ربط بين النحو والصرف والعروض. وهذا منهج علمي متسم بالدقة وسعة الاطلاع.

خامساً: الوظيفة الخامسة هي أخطر وظائف قياس الشبه وأهمها، وهي تسهيل عملية نقل الأحكام النحوية والصرفية من المشبه به إلى المشبه بوجه شبيهي جامع معتبر مع خلو المشبه من العلة التي ثبت بها الحكم في المشبه به، فنرى - أحياناً -

حكماً واحداً ينتقل بواسطة أقيسة شبه متعددة من مشبه به إلى مشبه، ثم من هذا إلى مشبه آخر، وهكذا تتراكم الأقيسة.

سادساً: فتح قياس الشبه باب الاجتهاد على مصراعيه مما أدى إلى كثرة الآراء وتضاربها، فنجد أكثر من رأي في مورد واجد.

سابعاً: استعمال قياس الشبه كمرجع لأحد رأيين أو لإحدى لغتين، ولقد استند سيبويه في نصح التالي إلى قياس الأولى، وهو قياس شبه، لترجيح رأي يونس على رأي الخليل، قال: "وسألت الخليل عن (القاضي) في النداء فقال: أختارُ (يا قاضي)، لأنه ليس بمنوّن، كما أختارُ (هذا القاضي). وأما يونس فقال: (يا قاضٍ). وقول يونس أقوى، لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر، لأنّ النداء موضع حذف" (٢٤).

النتيجة

أننا انتهينا من الاطلاع على دور قياس الشبه الوظيفي إلى ما يهيؤنا للحصول على خلفية علمية من شأنها أن تحيي في نفوسنا الأمل للحصول على ملكة نقدر بها على سلوك الطريق العلمي الصحيح المؤدي إلى الأخذ بناصية علم أصول النحو والتخصص فيه، وإلى تطوير الدراسات النحوية وخوض المسائل المهمة باقتدار علمي ومنطقي سليمين، ثم إلى البحث عن المنهج العلمي الصحيح الذي يجب أن يطبق ويتبع في مجال تهذيب النحو والعمل على إخراجهِ إخراجاً جديداً.

المصادر

- ١- ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٩٥٢م.
- ٢- ابن جني، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وآخر، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٩٥٤م.

- ٣- ابن السراج، *الأصول*، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، الطبعة الأولى.
- ٤- ابن مالك، *شرح التسهيل*، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد وآخر، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٠م.
- ٥- أشموني، *شرح ألفية ابن مالك*، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- ٦- الأنباري، أبي البركات، *الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين*، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، الطبعة الرابعة سنة ١٩٦١م.
- ٧- البغدادي، عبد القادر، *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكاتب العربي بالقاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٩٦٨م.
- ٨- سيبويه، *الكتاب*، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، سنة ١٩٧٥م.
- ٩- الفارسي، أبي علي، *الحجة في علل القراءات السبع*، تحقيق علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، سنة ١٩٦٥م.
- ١٠- مالقي، *رصف المباني في حروف المعاني*، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سورية، الطبعة الثانية، سنة ١٩٨٥م.